نفس الفترة نشر حسين حزني موكرياني[1] على صفحات مجلة روناكي[2] مقالة حول الزعيم الايطالي موسوليني ضمن سلسلة مقالات كانت تناولت حياة عدد من الشخصيات العالمية[3].

اما بخصوص الادارة والتعليم فقد استمرت السلطات العراقية في تجاهل الحقوق السياسية الكوردية، ففي عام ١٩٣٨ تم نقل عدد كبير من الموظفين الكورد في السليمانية إلى المناطق الأخرى، وجرى استبدالهم بموظفين من غير الكورد. وكان متصرف السليمانية مجيد اليعقوبي رغم أصوله الكوردية يحمل حقداً وكرهاً شديداً للكورد، إذ كان يعد احد الموالين للسياسة البريطانية. حتى انه كان يمنع الكورد من الاحتفال بعيد نوروز بحجة انه ليس عيداً كوردياً، كما أن مدير شرطة السليمانية علي الحجازي والحاكم عبد العزيز الخلوصي كانا أيضاً من الرجالات الموالين للبريطانيين والذين مارسوا الظلم والاستبداد ضد أهالي السليمانية[4]، مما أدى بأهالي اللواء المذكور إلى تقديم العرائض إلى مجلس الوزراء ضد المتصرف ومدير الشرطة وطالبوا بنقلهم من السليمانية[5].

وقد قام المثقفون الكورد بدور كبير في هذا المجال الذين شعروا أكثر من غيرهم بالأوضاع السيئة التي كان يعيش في ظلها الشعب الكوردي حيث. بل وشعرت

---

[1] ولد في مهاباد في كوردستان الشرقية، بعد ذلك أستقر في مدينة حلب وبعد ذلك توجه الى العراق عام ١٩٢٥ وقصد مدينة رواندوز وساهم مع اخيه كيوى موكريانى خلال السنوات ١٩٢٦- ١٩٣٢ في اصدار (٢٤) عدداً من مجلة زارى كرمانجي وكذلك ساهم في اصدار مجلة روناكى وصحيفة (دەنگى گێتى تازە)، توفي عام ١٩٤٧. جمال بابان، المصدر السابق، ص٢٥٤- ٢٥٨" هياس كاكەيى، صفحة مشرقة من تأريخ رواد الصحافة الكوردية، گولان العربي (مجلة)، العدد (٥٩)، اربيل، نيسان ٢٠٠٠، ص٥١.

[2] مجلة اسبوعية اجتماعية، ادبية، علمية، صدرت في اربيل باللغة الكوردية وقد صدر العدد الاول منها في ٢٤ تشرين الاول ١٩٣٥ وصدر منها (١١) عدداً حتى ١٦ اذار ١٩٣٦. ينظر: جمال خەزنەدار، رابەرى رۆژنامەگەرى كوردى (مرشد الصحافة الكوردية) (بغداد،١٩٧٣) ل٣٧" جبار جباري، تاريخ الصحافة الكردية في العراق (بغداد، ١٩٧٥) ص٣٩.

[3] سروة، كوردستان الجنوبية...، ص٢٦٨.

[4] نوري شاويس، المصدر السابق، ص ١٣- ١٤.

[5] المصدر نفسه، ص١٤.

السلطات العراقية بخطورة ذلك الوضع خصوصاً رئيس الوزراء نوري السعيد الذي توقع في عام ١٩٣٨ اندلاع ثورة كوردية ضد الحكومة العراقية[١].

اما بالنسبة لعقد ميثاق سعد آباد[٢] وتأثيرها على الحركة القومية الكوردية فقد وجه هذا الميثاق ضربة قوية لها، وفكرة عقد هذا الميثاق تعود الى عهد وزارة ياسين الهاشمي الاولى في الثاني من آب ١٩٢٤، واخرجت الى حيز التنفيذ في عهد حكومة حكمت سليمان وبعد انقلاب بكر صدقي[٣].

أثار الميثاق سخط واستنكار القوميين الكورد الذين اعتبروا بعض مواده موجهة ضدهم لاسيما المادة (٢، ٧) منه، فقد نصت المادة (٢) ((يتعهد كل الفرقاء المتعاقدين الساميين، كل داخل حدوده بعد اعطاء مجال الى تأليف العصابات المسلحة والجمعيات او كل ترتيب غايته قلب المؤسسات القائمة او قيامها باعمال لفرض الاخلال بالنظام والامن العام على تعهد الفرقاء المتعاقدين بمراعاة حرمة حدودهم المشتركة)) ونصت المادة (٧) ((على هؤلاء ويقصد الكورد عدم اعطاء مجال الى تأليف العصابات المسلحة[٤]، والجمعيات، وكل ترتيب غايته قلب المؤسسات القائمة ...))[٥].

ويلاحظ من هاتين المادتين من الميثاق انها ركزت بشكل خاص على قضية الحدود، لاسيما وان الحدود المشتركة بين العراق وايران وتركيا هي منطقة يقطنها الكورد. لذا فان الهدف الأساسي من هذا الميثاق هو ضرب الحركة الكوردية الكوردية

---

[١] طه الهاشمي، مذكرات طه الهاشمي ١٩١٩- ١٩٤٣ (بيروت، ١٩٦٧)، ج١، ص٢٥٠.

[٢] عقد ميثاق سعد آباد في الثامن من تموز عام ١٩٣٧ بين تركيا والعراق وايران وافغانستان في طهران. للمزيد ينظر: محمود علي الداود، الدبلوماسية العراقية بين الحربين العالميتين؛ روبرت ئولسن، مەسەلەی كورد وپەیوەندییەكانی ئیران وتوركیا (المسألة الكوردية والعلاقات الايرانية- التركية)، وەرگێڕان، ریبوار كەریم ولی (هەولیر، ٢٠٠٢)، ل٦١؛ الحكمة (مجلة)، تشرين الثاني، ٢٠٠٢، ل٤٠١.

[٣] جرجيس فتح الله، رجال وواقع في الميزان (اربيل، ٢٠٠١)، ص٢٧١" صلاح الدين سعد الله، كردستان الحركة الوطنية الكردية (بغداد، ١٩٥٩)، ص٤١.

[٤] الحفو والبوتاني، المصدر السابق، ص٦١.

[٥] كمال مظهر، صفحات من تاريخ العراق المعاصر (بغداد، ١٩٨٧)، ص١٢٧.

في هذه البلدان الثلاث[١]، وعلى حد قول احد الباحثين :((كان الكورد على نحو خاص هم المطمع والمقصد في هذا الميثاق))[٢].

إزاء ذلك وقف القوميون الكورد ضد الميثاق، حيث اعلنت احدى التنظيمات السياسية الكوردية وهي (كومەلەی ئازادی- جمعية الحرية) استنكارها الشديد للميثاق واعتبرته مؤامرة ضد الامة الكوردية. واصدرت بياناً حول ذلك ووزعته على كافة فروعها في بغداد وخانقين وكركوك واربيل وحلبجة، وعقدت اجتماعاً مع اهالي السليمانية، اوضحت لهم دوافع الميثاق، ومدى تأثيره السلبي على الامة الكوردية وحركتها التحررية[٣].

يستنتج مما سبق ان ميثاق سعد آباد ابرم في عهد حكومة الانقلاب واستهدف بالأساس الكورد. ولكن الميثاق لم يمنع الكورد من ممارسة نشاطهم السياسي، فقد استمروا في حركاتهم القومية، وفي طرحهم للمطاليب والحقوق القومية الكوردية المشروعة للشعب الكوردي.

أما فيما يتعلق بالازمة الاقتصادية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في كوردستان العراق التي ظهرت خلال الاعوام (١٩٢٩- ١٩٣٣) فقد عانت من هذه الضائقة الاقتصادية الخانقة[٤]، اذ لم تخطو السلطات العراقية بأية خطوة مؤثرة

---

[١] جەبار قادر، چەند بابەتێکی میژووی کورد (بعض المواضيع عن تاريخ الكورد) (سليمانى، ١٩٩٩)، ل٦٨" بدرخان السندي، بكر صدقي والمسالة الكردية (رأي وتعقيب) الثقافة (مجلة)، العدد (١)، كانون الثاني، ١٩٨٨.

[2] Pierre Rossi, L Irakdes revoltes. (Paris, 1962), P. 136- 137.

[٣] نوري شاويس، المصدر السابق، ص ١٣" الحفو والبوتاني، المصدر السابق، ص٦١.

[٤] ظهرت هذه الأزمة فجأة في خريف عام ١٩٢٩ في الولايات المتحدة الامريكية التي كانت تمثل اكبر الدول الرأسمالية، وقد انتقلت منها الى بقية دولة العالم، فقد ارتفعت مستويات الإنتاج في الولايات المتحدة الامريكية الصناعي والزراعي بشكل واضح وملحوظ في سنوات الحرب العالمية الاولى في حين تراجع الانتاج في معظم الدول الاوربية في تلك الفترة، ولكن بعد الحرب ظلت الولايات المتحدة تنتج بنفس مستوى السابق احياناً بشكل متزايد ومتصاعد فان الدول الغربية وفي سبيل تعويض ما فاتها في سنوات الحرب اخذت تحاول رفع انتاجها وعودة اقتصادها الى ما كانت عليه فتزايدت البضائع والمنتوجات أي زاد العرض على الطلب في الاسواق العالمية فضلاً عن ذلك خرجت الدول الغربية حتى المتحضرة منها في الحرب بديون ثقيلة كان عليها ايفاؤها في مواعيدها بما لديها من الرصيد الذهبي أي بالعملة الصعبة مما اقلق الرصيد المالي لهذه الدول فاخذت تلجأ الى اساليب اخرى في التجارة مثل اسلوب المقايضة، وبهذا الشكل اربكت التجارة العالمية وتكدست البضائع في الاسواق. للمزيد ينظر: كمال مظهر احمد، صفحات ...، ص ٨٧– ٩٦.

لاحتواء هذه الأزمة وكانت تخصص اقل الاحتياجات للمناطق الكوردية لذا كانت الأكثرية الساحقة من الشعب الكوردي تعيش حالة من البؤس والشقاء والفقر، كما حرم سكان المناطق النائية من ابسط ضرورات الحياة[1]. وقد وصف عبد الرحمن البزاز – رئيس وزراء العراقي الاسبق- وضع السكان الكورد خلال الأزمة الاقتصادية ((بان الفقر كان واضحاً على ملامح القرويين، وكانت الأسمال التي يغطون أجسامهم بها، تنم عن الحاجة الشديدة وكانت وسائل الفلاحة البدائية التي يستعملونها تذكرنا بالقرون الخالية))[2].

ومما زاد شدة من هذه الازمة هو بروز ظاهرة التهريب والسوق السوداء والمضاربات في الأسواق التي كان يمارسها المحتكرون والتجار وعدد من موظفي الدولة في المناطق الكوردية. فضلاً عن اهمال الرقابة الحكومية، وضعف الجهاز الإداري وانتشار ظاهرة الرشوة وعدم الرضوخ للقوانين[3].

وقد تفاقمت هذه الأزمة في المناطق الكوردية خلال الحرب العالمية الثانية وخصوصاً عند تدفق أعداد كبيرة من جيوش الحلفاء الى العراق والى المناطق الكوردية، حيث بلغ تعداد القوات البريطانية حوالي ١٠٠ ألف جندي[4]، فقد كان جيوش الحلفاء يشترون أثناء وجودهم في السليمانية كل ما يحتاجون اليه من حاجات وبضائع ومنها الملاعق والفرش وغيرها وكل ذلك أدى إلى حصول تضخم نقدي وذلك لان أصحاب الدكاكين والحرف كانوا يستفيدون من الوضع القائم بسبب تجمع ثروات نقدية لديهم[5].

فضلاً عن ذلك كان ذلك التضخم نتيجة طبيعية لتلك الأموال التي صرفت لشراء المواد الغذائية لسد حاجة الجيوش الأجنبية منها فضلاً عن المصروفات

---

(١) ميفان عارف بادي، الحركة القومية الكوردية التحررية في كوردستان العراق ١٩٥٨-١٩٦٣، ط١ (اربيل، ٢٠٠٥)، ص١٩.

(٢) عبدالرحمن البزاز، صفحات من الامس القريب ثورة العراق ... هل كانت حتمية (بيروت، ١٩٦٠)، ص١٤١.

(٣) عزيز البارزاني، المصدر السابق، ص٦٢.

(٤) زهير علي احمد النحاس، التموين في العراق ١٩٣٩- ١٩٤٨، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية الاداب، جامعة الموصل، ١٩٨٩، ص٥٠.

(٥) عەباس مەلا ئیبراهیم حافڤ، سلیمانی لە بیرەوەریەکانمدا (السليمانية في ذكرياتي) (سليمانية، ١٩٩٩)، ل١١٠.

الضخمة التي صرفتها بريطانيا آنذاك لإنشاء المرافق العسكرية وشق الطرق الرئيسية وبناء خطوط السكك الحديدية وإقامة المؤسسات والثكنات العسكرية، وغير ذلك مما تحتاجه جيوش الحلفاء على ارض العراق[١].

وبما أن الزراعة كانت تؤلف العماد الأساسي للحياة الاقتصادية للمناطق الكوردية فإنها تلقت أولى ضربات الأزمة، على الرغم من غنى كوردستان بالثروات المعدنية والمائية والظروف الطبيعية الجيدة للزراعة إلا ان سياسة الحكومة تجاه المناطق الكوردية حال دون استثمار تلك الثروات إذ لم تستثمر الأراضي الزراعية بصورة جيدة، حيث لم تبلغ الأراضي المزروعة سوى الثلث من مساحة الأراضي الصالحة للزراعة[٢].

كل ذلك دفع بالأهالي في العراق وكوردستان خصوصاً إلى شراء ما يحتاجونه من المواد الضرورية كالشاي والسكر والعمل على خزنها، وذلك خوفاً من عودة أيام المجاعة والغلاء الفاحش ونتيجة لذلك ارتفعت أسعار المواد الغذائية بصورة مفاجئة ثانية بسبب إحتكارها من قبل الشعب[٣]. إضافة إلى ذلك اضطر بعض الأفراد إلى بيع أشيائهم الضرورية مثل: أثاث البيت أو الأسلحة ليشتروا بها المواد الغذائية[٤]. وقد أشار إلى ذلك الباحث جليلي جليل قائلاً: ((وفي سنوات الأزمة الاقتصادية ارتفعت أسعار المواد الغذائية ارتفاعاً كبيراً وازدادت مقارنة مع مواد ما قبل الحرب بـ ٧٠٠ ٪ أما في كوردستان العراق فقد كان وضع السكان أكثر سوءاً فقد كان سعر الخبز في كركوك أغلى بأربع مرات مما هو عليه في بغداد، حيث كانت قدرات الإنتاج الزراعي محدودة للغاية. وكان من الصعب شراء شيء ما حتى بأسعار مرتفعة))[٥].

---

[١] محمد حازم محمد الجبوري، الاحتلال البريطاني الثاني للعراق ١٩٤١– ١٩٤٧، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى مجلس كلية التربية جامعة الموصل، كانون الثاني، ٢٠٠٠، ص١٣١.

[٢] ميفان عارف، المصدر السابق، ص٢٠.

[٣] زهير علي احمد النحاس، المصدر السابق، ص٥٠.

[٤] المصدر نفسه، ص١٨٧.

[٥] جليلي جليل وآخرون، الحركة الكردية في العصر الحديث، ترجمة: عبدي حاجي، ط١، (بيروت، ١٩٩٢) ص١٨٧.

كما ارتفع سعر الطن الواحد من الحنطة من ٢٥ دينار إلى ٣٥ دينار كما ارتفع الطن الواحد من التمن من ٣٠ دينار إلى ٥٠ دينار[١]. وبلغت قيمة الكيلو الواحد من السكر دينار واحد أما أسعار البضائع الاستهلاكية كالأحذية فقد ارتفعت هي الأخرى ارتفاعاً حاداً، فقد بلغ سعر الحذاء في السليمانية ما بين دينار وربع الدينار إلى ثلاثة دنانير، والشيء نفسه يقال بالنسبة للملابس، حيث ارتفع المتر الواحد من القماش من ١٦ فلس إلى ٤٠٠ فلس[٢]. وبسبب ندرة الألبسة القطنية اضطر الناس في بعض المناطق إلى ارتداء الملابس المحلية الرديئة كقرية بجيل الواقعة في المنطقة القريبة من عقرة[٣].

حاولت الحكومة العراقية احتواء الأزمة الاقتصادية، فقد اتبعت وزارة الاقتصاد ولجنة التموين المركزية نظام البطاقات التموينية[٤]، فحددت بموجبها أسعار المواد الغذائية والمواد الأخرى كالبنزين والنفط الأسود، وأنشأت مراكز لبيع الحنطة والسمن[٥].

إلا أن هذه الإجراءات لم تساعد على تخفيف آثار الأزمة، وخاصة أن الأجهزة الإدارية تحولت الى عائق كبير أمام تحقيق أهداف النظام المذكور. وذلك بسبب الفساد الذي استشرى بين الموظفين الذين كُلفوا بتنظيم شؤونه[٦]. فضلاً عن ذلك

---

(١) سالح حەیدەری، "یاداشت وچاوپێخشاندنەکە میژووی وبزوتنەوەی نیشتمانی شورشگێری ل کوردستان وعیراقدا ١٩٤٠– ١٩٥٣" (مذكرة ونظرة تاريخية والحركة الوطنية الثورية لكوردستان والعراق) (هەولیر) گۆڤار ژمارە (١١) زستان، هەولیر ١٩٩٨، ل ٧٦.

(٢) مەهدی محەمەد قادر، پێشهاتە سیاسییەکانی کوردستانی عیراق ١٩٤٥– ١٩٩٨ (التطورات السياسية في كوردستان العراق)، (سلیمانی، ٢٠٠٥)، ل٣٢

(٣) دەنگی گیتی تازە (گۆڤار)، بەرگی یەکەم، ژمار (٦)، بەغدا، مارت ١٩٤٤، ل٩.

(٤) عبد الرحيم ذنون زويد، العراق في الحرب العالمية الثانية، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى مجلس كلية الاداب جامعة القاهرة، ١٩٧٨، ص٢٤٦؛ عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية (بيروت،١٩٧٤)، ج٦، ص٨٥.

(٥) عبد الرحيم ذنون، المصدر السابق، ص ٢٤٦.

(٦) اسماعيل شكر رسول، اربيل دراسة تاريخية في دورها الفكري والسياسي ١٩٣٩– ١٩٥٨، ط٢ (السليمانية، ٢٠٠٥)، ص١٣١.

لم يتوفر إحصاء ثابت للسكان، حيث استفادت منه المدن الكبيرة وحرمت منه المدن الصغيرة وسكان القرى[1].

الضائقة الاقتصادية التي شهدتها كوردستان شخصها السفير البريطاني في حينه وحذر الحكومة العراقية من مغبتها، ففي إحدى تقاريره يقول:-

((في كثير من الوديان والتلال في الشمال والحدود الشمالية الشرقية حيث تزرع كميات قليلة من الحبوب، كان الحصاد هناك سيئاً، وعليه فقد تركت هذه الظاهرة آثارها على القرويين هناك، حيث غدوا في حالة يرثى لها)) ثم أضاف قائلاً ((وقد حذرت رئيس الوزراء ووزير الداخلية لكي يلتقيا مع المتصرفين لغرض مناقشة موسم الحصاد للسنة القادمة وما يمكن توفيره من غذاء لهؤلاء))[2].

كما شخّص تقرير آخر للسفير البريطاني الأزمة الاقتصادية الخانقة التي شهدتها المناطق الكوردية جاء فيه:

((انتشرت حالات من الاستياء وعدم الرضا في ألوية الموصل وأربيل والسليمانية، فقد عانت كثير من القرى من شحة الغذاء ... إزاء الغلاء الفاحش وعدم القدرة على شراء الحبوب في الأسواق المحلية وبعد تأخير قليل تم تجهيز المناطق الشمالية بكميات كبيرة من الشعير التي أخذت من المستودعات الحكومية، حيث بيعت منها بأسعار منخفضة كما وزع بعضها مجاناً لمن كان بحاجة إلى الأموال، ولقد احدث ذلك ارتياح نسبي في القرى التي كانت بحاجة إلى المواد الغذائية ... لذا فان معونة اكبر في العام القادم سوف تكون كما يبدو ضرورية))[3].

أما بالنسبة لانعكاسات الأزمة على الأوضاع الثقافية، فقد أدى انخفاض دخل ومستوى معيشة عموم الشعب وخاصة الطبقة الفقيرة الى عدم إرسال أولادهم إلى

---

(1) P.R.O., F.O. 371/35012/, E 2597, Corn Cornwalis Walis to Eden. Baghdad, September. 29, 1943.

(2) P.R.O., F.O 371/345012/, E797/489/89. Confidentail. No337, Baghdad, 12 September, 1943.

(3) P.R.O., F.O. 371/602/, E 3585. No.195 Cornwalis to F.O, Baghdad 5 June, 1943.

(هذه الوثائق بحوزة د. عبدالفتاح علي البوتاني وقد اذن بالاشارة اليها)

المدارس[١]، بسبب ارتفاع تكاليف الدراسة، فكان العامل يرسل ولده إلى مختلف ميادين العمل لتعليمه حرفة يكتسب عن طريقها قوت يومه[٢]. وذلك لان شراء اللوازم المدرسية في تلك الفترة كان من مسؤولية الطلبة أنفسهم[٣]. وقد وصلت نسبة الأمية بين العمال في العراق عموماً إلى ٨٥٪[٤].

لذا فان الأزمة الاقتصادية التي شهدتها كوردستان استغلتها بعض الصحف ذات الطابع اليساري حيث دعت مجلة (يەكيتى تيكوشين- وحدة النضال) إلى نضال جماهيري من اجل الخبز والحرية[٥].

انعكست آثار الأزمة على الوضع الاجتماعي في كوردستان، اذ دفعت الأوضاع المعيشية السيئة بعض الناس الى التجرد من القيود الاجتماعية واتباع طرق غير مشروعة للحصول على احتياجاتهم، كقيام بعضهم بأعمال النهب والسرقة[٦]. ففي منطقة دهوك أغار حوالي خمسون رجلاً في ٢٥ آب ١٩٤٢ على عدد من قرى المسيحيين بهدف نهبها[٧]، ودفعت هذه الظروف ببعض العوائل الكوردية الفقيرة إلى بيع أطفالها للأسر الميسورة[٨] حيث كانوا يستفيدون من أولئك الأطفال للخدمة البيتية، حسب عقود تبرم بين الطرفين[٩].

كما تعرض عشرات الألوف من العمال للبطالة بسبب الأزمة، لتوقف المصانع عن العمل، مما أدى إلى تسريح الالف العمال والاستغناء عن خدماتهم[١٠].

---

[١] محمد عويد محسن الدليمي، الاوضاع الاقتصادية في العراق ١٩٣٩- ١٩٤٥، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى مجلس كلية الاداب – جامعة بغداد، ١٩٨٨، ص٧٠.

[٢] محمد حازم، المصدر السابق، ص ١٤٠.

[٣] عزيز البارزاني، المصدر السابق، ص ٦٨.

[٤] حسين الجميل، العراق الجديد (بيروت، ١٩٥٨)، ص٢٨.

[٥] (يەكێتى تێكوشين) گوڤار ژمارە (٢) سالى يەكەم، ١٩٤٥، ل١١.

[٦] عبد الرحيم ذنون، المصدر السابق، ص٧١؛ محمد حازم الجبوري، المصدر السابق، ص١٤٣.

[٧] عزيز البارزاني، المصدر السابق، ص٦٧.

[٨] محمد توفيق وردي، شورشى چواردەى تەموز عيراقى گۆرى (ثورة ١٤ تموز الكبرى)، (بەغداد، ١٩٨٦)، ص٦.

[٩] الشرارة (جريدة) الصحيفة السرية للحزب الشيوعي العراقي، العدد (١٢٨)، بغداد تشرين الثاني، ١٩٤٢.

[١٠] گەلاويژ (گوڤار) ژمارە(٢) سالى ٦، بەغداد، شوبات، ١٩٤٥، ل٢٢؛ محمد حازم، المصدر السابق، ص١٤١.

فضلاً عن ذلك أدت الظروف السيئة في كوردستان العراق إلى حدوث جرائم خطيرة، ولعل السبب الرئيسي لازدياد هذه الحالات كان يكمن في وجود المعسكرات والمستودعات البريطانية المنتشرة في مناطق واسعة من العراق وصعوبة مراقبتها بشكل دقيق ومراقبة العمال الأهليين العاملين في تلك المعسكرات. فقد بلغ عدد الجرائم في منطقة دهوك وحدها حوالي (١٦٠) وفي زاخو حوالي (١٠٣)[١].

وإزاء تردي الوضع الاقتصادي في كوردستان العراق خلال هذه الفترة، انتشرت الأمراض المزمنة بسبب عدم توفر الشروط الصحية لأغلب المناطق السكنية[٢]. وقد وصفت مجلة الوطن الوضع الصحي في العراق هذه الحالة بالقول ((إن فقر الدم عنوان يقرؤه الطبيب على وجوه الأغلبية الساحقة من أبناء الشعب الجائع ...وان من أسبابه عاملين هما سوء التغذية والأمراض المتوطنة، إضافة إلى ذلك ندرة الأدوية وارتفاع أسعارها مما يحول دون استطاعة الناس في معالجة أنفسهم من الأمراض ...)[٣]، كما أن انخفاض مستوى الخدمات الصحية كنقص هذه المؤسسات وندرة الأطباء والمستشفيات قد ساهم بشكل كبير في تردي الأوضاع الصحية، حيث كان يوجد في اربيل خلال سنوات الأزمة الاقتصادية مستشفى واحد، وفي السليمانية مستشفيان. في الوقت الذي كان يوجد في منطقة الدليم ثلاثة مستشفيات وأربعة في الحلة[٤].

---

[١] عزيز البارزاني، المصدر السابق، ص٦٧.

[٢] الدليمي، المصدر السابق، ص٧٠.

[٣] المصدر نفسه، ص٧١.

[٤] موسيس ديرها كوبيان، حالة العراق الصحية في نصف قرن، (بغداد، ١٩٨١)، ص١٩٣.
ومن المآسي التي يرويها المعاصرون عن المشاكل الصحية خلال تلك الفترة انه بسبب ندرة المواد الغذائية وارتفاع أسعارها اضطر المواطنون في منطقة دهوك إلى أكل خبز اسود اللون ذا رائحة كريهة لعدم توفر الطحين الابيض، حيث كانوا يخلطون الطحين بمواد غريبة كدقيق الشعير المعفن وسحالة الرز، مما ادى الى حدوث أمراض مزمنة لكثير من المواطنين. مقابلة شخصية مع السيد حسين آفدل مصطفى في دهوك بتاريخ ١٦/شباط/٢٠٠٦. ولد في قرية بيده في عام ١٩٢٧.